Dirasat: Human and Social Sciences, Volume 51, No. 6, Supplement 1, 2024

Deanship of Scientific Research

The Depending on Meaning between Performance and Guidance

***Ahmed Bani Issa*[1]*, *Ismail Al Qiyam*[1], *Mohammad Dawagreh*[2]

[1]Department of Basic Sciences, Ajloun University College, Al-Balqa Applied University, Salt, Jordan

[2]Ministry of Education, Directorate of Education, Al-Kora District, Kafrbeel Secondary School, Irbid, Jordan

Received: 2/8/2021
Revised: 14/12/2021
Accepted: 6/1/2022
Published: 15/12/2024

* *Corresponding author:*
ahmed-hillal@bau.edu.jo

Citation: Bani Issa, A. ., Al Qiyam, I. ., & Dawagreh, M. . (2024). The Depending on Meaning between Performance and Guidance. *Dirasat: Human and Social Sciences*, *51*(6), 193–205. https://doi.org/10.35516/hum.v51i6.9518

Abstract

Objectives: This study aims to identify one of the widespread phenomena in the Arabic language- the phenomenon of inferring on meaning - and to study the philosophy of violation in it; in gender, number, and syntax.

Methods: The study adopts the descriptive analytical approach to monitor examples of inferring on meaning and its applications in the Arabic language and its various uses, and to analyze them with the help of the opinions of old and modern linguists.

Results: The study revealed the prevalence of the phenomenon of inferring on meaning in the Arabic language, as it is considered an entry to interpretation for many of the cases in which Morphological retraction occurs, and with this interpretation, the irregular is subjected to the rule, and this is the philosophy of inferring on meaning in general.

Conclusion: The study concluded that inferring on meaning is a linguistic phenomenon that lies between the speaker's performance and the grammarian's analysis. The speaker's reference point is the capacity of the language on the one hand, and the abstract mental structure in general on the other hand. The speaker has several possibilities to transfer what is in his mind to words, as the meaning may call for its antonym, or synonym, and the result is to infer this to that and that to another. So, the grammarian is keen to control the linguistic phenomenon, not in terms of usage, but by trying to subject it to uniformity.

Keywords: Depending on Meaning, interpretation, Various Forms, Mind, Tongue.

الحملُ على المعنى بين الأداء والتَّوجيه

***أحمد بني عيسى*[1]*، إسماعيل القيام*[1]*، محمد دواغرة*[2]

[1]قسم العلوم الأساسية، كلية عجلون الجامعية، جامعة البلقاء التطبيقية، السلط، الأردن.

[2] وزارة التربية والتعليم، مديرية تربية لواء الكورة، مدرسة كفربيل الثانوية، إربد، الأردن.

ملخّص

الأهداف: ترمي هذه الدّراسة إلى الوقوف على ظاهرة من الظواهر الواسعة الانتشار في اللغة العربية- ظاهرة الحمل على المعنى- فتدرس فلسفة المخالفة فيها؛ في الجنس والعدد والإعراب.

المنهجيّة: تعتمد الدراسة المنهج الوصفيّ التحليليّ لرصد أمثلة الحمل على المعنى وتطبيقاته في اللغة العربيّة ومواطن ورودها واستعمالاتها المتنّوعة، وتحليلها بالاستئناس بآراء اللغويّين القدامى والمحدثين.

النتائج: كشفت الدراسةُ عن مدى شيوع ظاهرة الحمل على المعنى في اللغة العربيّة، إذ تُعدّ بابا من التأويل لكثير من القضايا التي يقع فيها العدول، وبهذا التأويل يُردّ الشريد إلى القاعدة، وتلك هي فلسفة الحمل على المعنى بالإجمال.

الخلاصة: خلصت الدراسة إلى أنّ الحمل على المعنى ظاهرة لغوية تقع بين أداء المتكلم وتحليل النحويّ، ومرجعية المتكلّم فيها سعة اللغة من جهة، والبنية الذهنية المجرّدة عموما من جهة ثانية. وللمتكلم إمكانيات عدّة لنقل ما في ذهنه إلى اللفظ، فقد يستدعي المعنى مقابله أو ضدّه أو مرادفه، والمحصلة حمل هذا على ذاك وذاك على غيره، فيحرص النحويّ على السيطرة على الظاهرة اللغوية، لا من جهة الاستعمال، وإنما بمحاولة إخضاعها للاطّراد.

الكلمات الدالّة: الحمل على المعنى، التأويل، الصيغ المختلفة، الذهن، اللسان.

© 2024 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

مقدِّمة

هذه دراسة في ظاهرة واسعة من ظواهر العربية، لها من جهود السلف والخلف محاولات جادّة، وإسهامات واضحة؛ وعليها شواهدُ مؤكدة من اللسان الفصيح شعرا ونثرا، وتلك هي ظاهرة: "الحمل على المعنى". تنطلق الدراسة من التسليم بوجود الظاهرة في النظام اللغوي، والإقرار بثبوتها في مستويات التركيب اللغوي؛ الصرفية والمعجمية والنحوية، وهي مستويات راجعة إلى المتكلم الذي يمكنه استغلال الطاقة التعبيرية للغة، دون التفات إلى مستويات التحليل اللغوي التي انحازت.. إبّان فترة التقعيد اللغوي.. إلى المنهج التربوي التعليمي، فكان الصدع الظاهر بين الاستعمال بمفهومه الشامل والقاعدة المبنية على الاستقراء الناقص، وكان أيضا ثمة خروجات عن القياس المطّرد، انبرى لها النحاة وتفاعلوا معها تفاعلا دائبا؛ بغية الكشف عنها وتفسيرها وتأويلها. والحق، كان لمنهج النحاة الفلسفي الخصب كبير الأثر في القدرة على السيطرة على الظاهرة اللغوية غالبا، ورأب الصدع الماثل بين الاستعمال، والمطرد من القواعد.

وقد جاءت الدراسة في بابين الأول: نظري؛ هدفه الكشف عن موقع الظاهرة في النظام اللغوي، وموقِعها كذلك بين المستعمِل والنحوي، باعتبارها تبدأ من الأول بالأداء، وتنتهي إلى الآخر بالتعليل والتأويل. أما الباب الثاني فعُني بالجانب التطبيقي، وفيه جُمعت بعض الشواهد والأمثلة المدرجة تحت باب الحمل على المعنى في مدوّنات السلف؛ وصُنّفت تبعا لأشكال الحمل المعروفة. وقد اختيرت شواهد للتحليل بعينها، روعي فيها التنوع في المستوى اللغوي، قصدَ الوصول إلى نتائج تتسم بالجدّة والطرافة، يمكن تعميمها على سائر الشواهد.

ومن الجدير بالذكر أن هذه الدراسة تتغيا الوقوف على نماذج معينة في الحمل على المعنى، لتبين فلسفة الاستعمال اللغوي فيها بعيدا عن المعيارية التي تحكم بجواز الاستعمال من عدمه، وصوابه من خطأه. فالغاية إذًا النظر في أمثلة الحمل باعتبارها استعمالات لغوية صحيحة بأية صورة كانت، ثمّ الوقوف على الجهاز التفسيري لها لا من جهة الصناعة النحوية، وإنّما من جهة المستعمل؛ ما الذي دعاه إلى حمل مذكر على مؤنث أو مؤنث على مذكر أو مفرد على جمع... إلى غير ذلك من أمثلة الحمل المبثوثة في طيّ صفحات البحث؛ فتحاول الدراسة ما تعتقد أنه التفسير الصحيح.

الدراسات السابقة:

لا شك أن ظاهرة الحمل على المعنى عرفت طريقها إلى الدرس اللغوي قديما، وما زالت إلى اليوم محل دراسة لكثير من الباحثين ولكل منهم طريقه في تناولها وتوجيهها، ومن الدراسات الحديثة يُذكر ما يلي:

- سالم محمد يزيد في دراسته الموسومة "الحمل النحوي وعلاقته بالقياس" وهي دراسة منشورة في مجلة اللغة العربية المجلد1، العدد48، 2019 في الصفحات من 13- 38. وقد أرجع الباحث أسباب الحمل - كما يظهر في العنوان - إلى النحوي نفسه، إذ نظر فيما خالف القياس النحوي وراح يفسر هذا الخروج وفق ما يتيحه نظام النحو نفسه.
- سهام ماصة في دراستها الحمل على المعنى في تفسير الجامع لأحكام القرآن للقرطبي المنشورة في مجلة كلية الآداب واللغات المجلد12، العدد 25، 2019. حصرت الباحثة دراستها في التفسير المذكور، وبشكل أخصّ في باب: المذكر والمؤنث وقد اعتبرت الحمل استعمالا يقع بعد تمام الكلام.
- لخضر سعداني في دراسته الموسومة "الحمل على المعنى طريق إلى فضّ المشكل النحوي والدلالي" جامعة الوادي. اعتبر الباحث الحمل فنا تأويليا أو آلية لغوية يُزال بها اللغز النحوي في بعض آيات كتاب الله، وقد ركزت الدراسة على الجانب النحوي فقط، واعتبر الحمل سبيلا إلى حل الالتباسات التركيبية في كلام العرب، مع أن الباحث أشار إشارة عابرة إلى أن الحمل استدعاء للصورة التركيبية الباطنة.
- علي الشهري في دراسته المعنونة بـ"الحمل على المعنى دراسة في شواهد سيبويه الشعرية" وهي دراسة منشورة في مجلة اللغة الوظيفية، المجلد7، العدد1. وكأن الشهري ينقد الظاهرة بدليل أنه يحاول أن يتتبع سندها، ويتساءل عن أصل استخدامها إن كان صحيحا أم لا، بل يذهب إلى أنها قد تكون من صنع النحاة أنفسهم بحكم أن لها رواية أخرى وهي الرواية القياسية المعيارية. وبالمحصلة نظر الشهري إلى الحمل الذي يخص الإعراب حصرا.
- صالح زيتوني في دراسته: "الحمل على المعنى وتوجيهه عند ابن عادل الدمشقي الحنبلي في تفسيره اللباب في علوم الكتاب" وهي دراسة منشورة في مجلة كلية الآداب واللغات العدد 20، لعام 2017. اعتبر زيتوني الحمل من أبواب فقه اللغة حتى يُوفق بين الأصل اللغوي الذي وضعه العلماء وبين التراكيب التي يخالف ظاهرها ذلك الأصل، فيكون الحمل هنا عملية تأويلية تقديرية يلجأ إليها لحل الإشكال وإزاحة الغموض أو ترجيح رأي على آخر.

ما الجديد الذي تحاول هذه الدراسة تقديمه؟

تحاول هذه الدراسة أن تبين فلسفة الاستعمال لظاهرة الحمل بحكم أنها ظاهرة من النظام اللغوي نفسه، إذ تعتبر أن من أهم خصائص هذا النظام: الفوضى والانتظام في الوقت نفسه، وكلاهما جزء من بنية هذا النظام، وإن إيثار صيغة على أخرى أو تركيب على آخر يرجع إلى المستعمل نفسه للغة، مستثمرا أحسن استثمار خصائصها.

يمكن القول والحال هذه إن الدراسة تنظر إلى ظاهرة الحمل بعيدا عن المعيارية القياسية التي تحكم بمبدأ الصحة والخطأ، والمطرد والشاذ؛ إذ

ترى أن للمستعمل الحق في اعتماد صيغة دون غيرها تبعا لمقاصده التي تتجاوز ظاهر اللغة المنطوق إلى البنى العميقة للمفردات والتراكيب. ولما كانت المقاصد تلك تتعارض أحيانا والقاعدة القياسية التي هي من صنيع النحاة كان الحمل على المعنى جهازا تفسيريا للتعارض، وهو بالطبع لم يكن تفسيرا اعتباطيا، بل ينطلق من نظام اللغة نفسه كما سيتبين في أبواب التطبيق.

الباب الأول: الجانب النظري

مفهوم الحمل على المعنى

يعد الحمل على المعنى ضربا من الاتساع في العربية، إذ إنه يتيح للمستعمل اللغوي التصرف في استخدام اللغة وفق ما يتيحه نظامها الذي يسمح هو نفسه بهذه الظاهرة؛ أي: "الحمل على المعنى". وقد عدّها ابن جنّي من شجاعة العربية. وأيا كان الأمر فيمكن القول إن الحمل على المعنى هو أن يُعطى الشيء حكم ما أشبهه في معناه أو في لفظه أو فيهما معا (مغني اللبيب 751)، أو هو حمل اللفظ على معنى لفظ آخر أو تركيب على معنى آخر؛ لشبه بين اللفظين، والتركيبين في المعنى المجازي، فيأخذان حكمهما النحوي مع ضرورة وجود قرينة لفظية أو معنوية تدل على ملاحظة اللفظ والتركيب الآخرين ويُؤمن معها اللبس "

الحمل على المعنى في النظام اللغوي:

يجدر التفريق في هذا المبحث بين ما هو لغة، وبين ما يقال عنها. فما يقال عنها هو تصورات فردية مرجعها أولي النظر من النحاة والمفكرين والفلاسفة وسواهم. أما اللغة نفسها فهي نظام شبّهه الخليل بدار محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام؛ وقد صحّت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو البراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: "إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا ولسبب كذا وكذا. سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة.." (الزجاجي، ص 66).

وباعتبار اللغة نظاما خاصّا، فإنّ من طبيعته القيام على الثنائيات المتقابلة من مثل: الاطراد والشذوذ، والقواعد والخروجات عنها، واللبس والإبانة، والحذف والذكر، وكذلك الحقيقة والمجاز. وعن الحقيقة والمجاز. مثلا. قال ابن جنّي: "اعلم أنّ أكثر اللغة مع تأمله مجازٌ لا حقيقة، وذلك عامّة الأفعال نحو: قام زيد، وجاء الصيف، وانهزم الشتاء.." (ابن جني. الخصائص. 2/ 212). ولا يقصد من المجاز هنا استعمال الكلمة. بالمفهوم البلاغي. في غير معناها الذي وضعت له، وإنّما هو ضرب من الاتساع والمبالغة وتشبيه القليل بالكثير، ثم هو خروج عن الأصول، وتصرّف المتكلم في المخزون اللغوي المشترك تصرّفا فرديا، فإنك إن قلت: "خرجت فإذا الأسد" فالمقصود: "واحد من هذا الجنس في الباب، فوضعت لفظ الجماعة على الواحد مجازا لما فيه من الاتساع والتوكيد والتشبيه". (ابن جني. 2/ 213). وربما كانت تلك الثنائيات المذكورة لا تخرج عن هذا التصور من الاتساع.

وبالإضافة إلى ما سبق فإنّ اللغة. باعتبارها أساس التفاهم بين الناس. تولي عناية قصوى للمعنى، فلا لغة بدون معنى، إذ هو أساس العلاقات، وغاية الغايات، ومن دون المعنى تقف الأصوات عند حدّ الآذان البشرية ولا تتعداها. وقديما قال ابن جنّي. في سياق ردّه على من ادّعى عناية العرب بالألفاظ وإغفالها المعاني.: "إنّ العرب كما تُعنى بألفاظها فتصلحها وتهذبها وتراعيها، وتلاحظ أحكامها، بالشعر تارة وبالخطب تارة وبالأسجاع التي تلتزمها وتتكلف استمرارها، فإن المعاني أقوى عندها، وأكرم عليها، وأفخم قدرا في نفوسها". (ابن جني. الخصائص. 1/ 237).

فأرجع ابن جني العناية بالألفاظ إلى شرف المعاني وعلو مكانتها، "فكأنّ العرب إنما تحلّي ألفاظها وتدبجها وتَشِيها وتزخرفها، عنايةً بالمعاني التي وراءها، وتوصلا بها إلى إدراك مطالبها، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "إنّ من الشعر لحكما، وإنّ من البيان لسحرا". فإذا كان رسول الله يعتقد هذا في ألفاظ هؤلاء القوم، التي جعلت مصايد وأشراكا للقلوب، وسببا وسلّما إلى تحصيل المطلوب؛ عُرف بذلك أنّ الألفاظ خدم للمعاني، والمخدوم. لا شكّ.. أشرف من الخادم". (ابن جني. الخصائص. 1/ 241).

وفي مطلع التفكير اللغوي عند العرب التفت النقاد إلى دلالات الألفاظ على المعاني، وأهمية المعنى واعتباره الأساس في الحكم النقدي بالصحة أو الخطأ، بالجودة أو الرداءة. وأدلُّ الدليل على ذلك ما رُوي من نقد النابغة لحسان بن ثابت حينَ أنشد (حسان بن ثابت: الديوان، ص: 219):

لنا الجَفَناتُ الغـرُّيلمعْن في الضُّحى وأسـيافُنا يقْـطرْنَ من نـجدة دما

وَلدْنـا بني العنْـقاءِ و ابْنيْ مُحرِّقٍ فأكـرمْ بنا خـالا و أكـرمْ بـنا ابْنـما

فقال النابغة: أنت شاعر لكنّك أقللْت جِفانك وأسيافك، وفخرت بمن ولدت ولم تفخر بمن ولدك. (عبد العزيز عتيق. تاريخ النقد الأدبي عند العرب. ص: 29) الملاحظ أن أساس النقد عدم مراعاة المعاني، وعدم الإجادة في التعبير عنها؛ الكثرة والشجاعة.

ولشدة عنايتهم بالمعنى والتفاتهم إليه إذًا، فقد أخذ إجازة القبول لأن يُحمل عليه، وتكون من ثَمّ ظاهرة الحمل على المعنى وسيلة لتأويل الألفاظ أو العبارات الخارجة عن القواعد المطردة بغية الإلحاق أو إبقاء الحكم، بل لعلّ صورة الحمل على المعنى كانت أكثر الصور اتساعا وأكثرها استخداما في تعليلات النحاة من الصور الأخرى. (انظر: البجّة، عبد الفتاح. ظاهرة قياس الحمل. ص: 220)، فقد جاء منها في القرآن الكريم وكلام العرب شعرا

ونثرا، "واعلم أنّ هذا الشرج غور من العربية بعيد ومذهب نازح فسيح، قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثورا ومنظوما؛ كتأنيث المذكر وتذكير المؤنث، وتصور معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول، أصلا كان ذلك اللفظ أو فرعا، وغير ذلك..". (ابن جني. الخصائص. 180/2).

وبهذا التأسيس، فقد نزلت ظاهرة الحمل على المعنى في صلب النظام اللغوي، تربطها به علاقة باتجاهين، الأوَّل: تعتبر فيه الظواهر المدرجة في "الحمل على المعنى" أداءاتٍ تركيبية وعدولات منحرفة عن القواعد وفق مستوى التحليل النحوي، والثاني: يعتبر فيه "الحمل على المعنى" جهازا تفسيريا تأويليّا لتلك الأداءات المنحرفة.

والمعروف أن النظام النحوي المتكامل قد بني على ما بني عليه من السماع والاستقراء (الناقص)، ومعروف أيضا أن البناء لاحق للاستعمال اللغوي، والسمة العامة لهذا الاستعمال أنها لا محدودية ولا متناهية ما دامت مقاصد المتكلم تتنوع، والمتكلم. من وجهة نظر الدراسة. هو أس التحليل والتعليل في فكرة الحمل على المعنى. وفي مقابل الاستعمال تكون مهمة النظام النحوي مراقبة المستعمَل وتفسيره والتقعيد له من جهة، والقدرة على خلق مبادئ تأويلية للاستعمالات المخالفة مما ظاهرها خرق للنظام النحوي من جهة ثانية، وبتحقق هاتين المهمتين ينتفي عن النظام النحوي التناقض والنقص، وتثبت له الكفاءة، والقدرة الباهرة في التفسير.

وفي الحقّ كأنّا أمام نظام نحوي ذي شعبتين؛ النظام الأم ذي القواعد المطردة، يتولد منه نظام نحوي آخر فرعي، مادته العدولات عن الأصل. ونقطة التلاقي بينهما تكمن في قدرة الأول على تفسير تلك العدولات وتأويلها وإلحاقها بالأصل، وبذا تظهر كفاءة النظام النحوي بكليته وانسجامه.

و"ظاهرة الحمل على المعنى" واحدة من تلك العدولات، التي أخذت عناية من لدن علماء اللغة، أصحاب المتون والشروح والأصول، ما جعلها. كما أشير سابقا. من الأسس التي قامت عليها النظرية اللغوية، أو النظام النحوي بكليته. ولما كان هذا النظام قد بني على الاستعمال (المسموع من كلام العرب)، فإنه حق للباحث أن يستجلي نظام الحمل بين المستعمل والنحوي. وتاليا التحليل والشرح.

المبحث الثاني: الحمل على المعنى بين المستعمل والنحويّ

يحسن في سبيل الفهم لفلسفة الحمل على المعنى التعرف إلى موقعها بين المستعمل للغة، والنحوي باعتباره الرقيب على الاستعمال. وتلزم بداية معرفة: من هو المستعمل، ومن هو النحوي؟

يجيب ابن السّراج عن ذلك في تعريفه النحو: "إنّه علم استخرجه المتقدمون من استقراء كلام العرب حتى وقفوا على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة.." (ابن السراج. الأصول 1/ 35). أما المستعمل فهو ابن اللغة المشار إليه بـ"المبتدئون" وأمره عائد إلى الطبع والملكة، وأما النحويّ. المشار إليه بـ"المتقدمون". فهو الرقيب والحسيب على الاستعمال وفق ما تقتضيه الصناعة النحوية. فللمستعمل. إذن. أن يقول، وعلى النحوي أن يتتبع ويفسّر ويعلل. وما ترويه كتب اللغة من حوارات يكشف العلاقة بينهما. إن في الحمل على المعنى وإن في غيره. من ذلك ما حكاه الأصمعي عن أبي عمرو قال: سمعت رجلا من اليمن يقول: فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها. فقلت له أتقول كتابي! قال نعم أليس بصحيفة...(انظر: ابن جني. الخصائص.184/2).

وتحكي قصة الفرزدق مع النحوي عبد الله ابن أبي إسحاق، إيمانَ الشاعر بالطبع، والملكة اللغوية التي تُردّ إلى المستعمِل، فقد روي أنّ الفرزدق أنشدَ (الفرزدق، الديوان، ص: 386):

وعَضُّ زمـــانٍ يا ابنَ مـروانَ لم يَدعْ من المــالِ إلا مُســـحتا أو مُـــجلّفُ

فسأله عبد الله: علامَ رفعت مجلف؟ فأجاب الفرزدق في عزة وأنفة: على ما يسوؤك وينوؤك، علينا أن نقول وعليكم أن تعربوا. (البغدادي. خزانة الأدب 5/ 145). ولما كان كلام الاستعمال منجزا لغويا مقبولا بحكم القانون اللغوي "الطبع" فإن للمستعمل الحق. في إنجازه. أن يحمل لفظا على لفظ أو مركبا على مركب منطلقا من المعاني المستكنة في ذهنه. ويبقى مسلك المخاطب هو الانطلاق من اللفظ للوصول إلى المعنى وفهم المراد.

وبذا يفهم أن الطبع يأتي في مقدمة القوانين المستقرة في أذهان المجموعة اللغوية الواحدة والتي تسمى "بالملكة اللغوية". ويفهم أيضا أن الطبع الحكم الفصل عند اشتباه الأمور، وهو سابق للقياس في الحكم بما يجوز التكلم به وما لا يجوز، وفي الحكم على الكلام صحة وخطأ. ولما كان "الحمل على المعنى" يأتيه المستعمل للغة باعتباره أمرا طبيعيا؛ فإنه يصبح بذلك دعامة أساسية من دعامات الملكة اللغوية. (وئام الحيزم. تأويل اللفظ. ص: 26).

وبالرغم من كون الحمل من دعامات الملكة اللغوية، فإنه مخالف للقواعد وخارج عنها، لذا كان من الطبيعي أن تكون مجالا لاستغراب المتلقي النحويّ، وباعثة على التنبيه على أصل ما غُيّر وأنه لولا ما لحقه من العلل العارضة لكان سبيله أن يجيء على غير هذه الهيئة المستملة. (ابن جنّي. المنصف. 191/1).

فتظهر إزاء ذلك الكلام المنجز صناعة النحويّ، ويكون دوره؛ إما الوصف وسنّ القوانين، وإما التفسير والتعليل والتأويل، مع استمرار العملية التواصلية للغة في كلتا الحالتين. ولصناعة النحوي دعامتان أساسيتان كما يفهم من نصّ السيوطي: "والنحو بعضه مسموع مأخوذ من العرب، وبعضه مستنبط بالفكر والرويّة وهو التعليلات" (السيوطي. الاقتراح. ص: 80)؛ الدعامة الأولى: الاستقراء القائم على السماع. والثانية: التعليل والتفسير.

فاستقراء المسموع خطوة أولى في ضبط العملية النحوية، وصياغة قوانينها، تليه خطوة الاستنباط والقياس، ثمّ التعليل والتفسير. ومن التفسير والتعليل بالطبع " الحمل على المعنى ". وبهذه القراءة أمكن القول إنّ الحمل على المعنى لبنة من لبنات الأصول التي تبنى عليها القواعد؛ بناءً على كلام المستعمل، وتعليل النحوي.

وبيان ما سبق أنّ علاقة المستعمل باللغة. في إطار الحمل على المعنى. هي علاقة ذهنية خالصة، فالمستعمل في الظاهرة قيد الدراسة يحمل اللفظ المنجز على المعنى التجريدي المستكن في الذهن، والمعنى التجريدي صورة غير منطوقة. وتترك فلسفة هذه العلاقة إلى التحليل والتعليل، وهما من مشغلة النحوي، وبذا يصبح الحمل على المعنى هو الخصم والحكم في آنٍ معا؛ هو الخصم باعتباره الظاهرة اللغوية المعدولة عن القياس المطرد، وهو الحكم باعتباره المفسّر لهذا العدول. من هنا يخرج الحمل على المعنى من كونه مجرد تبرير لاستعمالات مفردة أو ظواهر محدودة، أو كونه تفسيرا ملتويا لما يبدو مستعصيا عن التفسير؛ إلى كونه جهازا تفسيريا ذا كفاءة عالية في الكشف عن نظام العربية من الوجهة النحوية (المهيري. نظرات في التراث. ص: 142).

لكن يا ترى، ما سبب الخروجات عن القاعدة ومقبوليتها في آنٍ معا؟ لعل الإجابة على هذا التساؤل تعتمد بشكل كبير على طبيعة اللغة من جانب واستراتيجية المستعمل لها من جانب آخر "فهذا الكلام مما عُدل من كلامهم عن طريقته إلى طريقة أخرى تصرفا في الفصاحة وتفننا في العبارة... وهو أيضا كلام محرّف عن وجهه معدول عن طريقته مذهوب مذهب ما أغربوا به على السامعين من أمثالهم ونوادر ألغازهم وأحاجيهم وملحهم، وأعاجيب كلامهم وسائر ما يدلون به على اقتدارهم وتصريفهم أعنّة فصاحتهم كيف شاءوا" (السيوطي. الأشباه والنظائر. 112/2). فكثرة اللغة وسعتها، وحاجة أهلها إلى التصرف بها في منثور الكلام والشعر الموزون والخطب المسجوع؛ كلها دواعي التوسع في الكلام والعدول فيه من اللفظ إلى المعنى. وفي هذه الحال تكتسب العلامة اللغوية صبغتها الفردية في الخطاب الذي ترد فيه، فيصبح ثمّة استعمال أصلي آخر، إلى جانب الاستعمال الحقيقي، وهو واقع بين بنيتين؛ بنية يُفكَّر فيها، وبنية ينطق فيها. وربما الحمل على المعنى لا يبتعد عن هذا التصور.

الباب الثاني: الجانب التطبيقي

في الاستعمال اللغوي يعكس الخطاب عموما رؤية المتكلم الذاتية للعالم، والخطاب خطابان: وضعي، وقصدي، وهذا راجع إلى المتكلم، "وهو يمثّل اللغة في عدم انتهاء احتمالاتها المعنوية" (الشريف. الشرط والإنشاء النحوي للكون. ص: 52). ففي الجملة: " رجل عادل " موافَقَة للنظام النحوي؛ أي منسجمة مع الخطاب الوضعي، أما في الجملة "رجل عدلٌ" فأُحلّ المصدر محلّ الوصف؛ موافقة للخطاب القصدي المتضمن قوة الدلالة الكامنة في كلمة "عدل". وهذا يقع حين يغلب في ذهن المتكلم خطاب القصد خطابَ الوضع. والحمل على المعنى يندرج تحت هذا التصوّر، ويتخذ في اللغة أشكالا عدّة، فيما يلي بيانها.

أشكال الحمل على المعنى

أولا: تذكير المؤنث. وله من الشواهد على سبيل التمثيل لا الحصر:

- "فظلت أعناقهم لها خاضعين"، (الشعراء. 4).
- "إن رحمة الله قريب من المحسنين" (الأعراف. 56).
- "لعل الساعة قريب" (الشورى. 17).
- "فمن جاءه موعظة من ربه"، (البقرة. 257).
- فلا مُزنَةٌ ودَقَتْ ودْقَها ولا أرضٌ أبْقَلَ إبقالُها. (البيت من شواهد ابن عقيل، ج1، ص: 480 وقد نسبه إلى عامر بن جوين الطائي).
- "وإذا حضر القسمة أولو القربى فارزقوهم منه"، (النساء. 8).
- "ما في بطون هذه الأنعام خالصة لذكورنا ومحرم" (الأنعام. 139).

في التذكير والتأنيث ينبغي التمييز بداية بين الجنس النحوي والجنس الطبيعي، والطبيعي هو ما يعرف بالحقيقي، وميسمه الفرج على حدّ قول ابن يعيش: "ما كان للمذكر منه فرجٌ خلافَ فرج الأنثى" (ابن يعيش. شرح المفصل 91/5). على أن الجنس النحوي (المجازي) هو معنى ذهني مما تواضع عليه النظام اللغوي، وصار استخدامه على الشاكلة المتفق عليها في البيئة اللغوية قاعدة مطردة؛ فكلمة "رحمة" مثلا تعامل على أنها مؤنث، ويرجع إليها ضمير المؤنث، ويشار إليها بالمؤنث كذلك، أي أصبح عنصر المطابقة اللغوية مطلبا لا يحاد عنه، وإن خولف هذا العنصر يكون التحليل لفهم العدول عن الأصل، والتأويل لردّ المختلف إلى المؤتلف. وكلما عاود المرء الرجوع في ظواهر اللغة المشكلة، لا يخيب ظنه أمام توجهات العلماء، وتعليلاتهم الفاحصة.

فقد أرجع المبرّد التأنيث والتذكير إلى أبعد مما هو ظاهر في الأشياء المذكرة والمؤنثة.. إن حقيقية وإن مجازية.. حين قال: "أنكر الأسماء قول القائل "شيء" لأنه مبهم في الأشياء كلها. فإن قلت جسم فهو نكرة وهو أخص من شيء، كما أنّ حيوانا أخصّ من جسم، وإنسان أخصّ من حيوان، ورجلا أخصّ من إنسان" (المبرّد. المقتضب 4/ 280).

فكلمة "شيء" هي من أكثر الكلمات في الذهن تجريدا بل إيغالا في التجريد، وحين تُذكر لا يراد بها شيء متحقق، وإنما هي مبهمة الدلالة، لكنها برغم ذلك رُدّت إليها بقية المقولات: عاقل وغير عاقل/ مذكر ومؤنث/ نكرة ومعرفة/ مفرد وجمع...

ومع عناية النحاة بفكرة الأصل والفرع في المقولات النحوية، والعودة إليها، في ضبط القاعدة وتحديدها؛ فإنهم لم يغفلوا دور المبادئ الذهنية المجردة كما في الحديث عن كلمة "شيء" التي تسبق اللفظ المنجز. ومن هذا المبدأ الذهني المجرد يفهم الحمل على المعنى في مقولة الجنس، فلئن كان القياس المطرد يقتضي أن يتحقق عنصر المطابقة اللغوية في التذكير والتأنيث، فإن الاستعمال اللغوي أثبت المخالفة في أداءات لغوية فصيحة من النثر والشعر.

وحرصا من النحوي على تماسك النظرية النحوية وانسجامها، كان الحمل على المعنى، سبيلا قويما للتعليل والتأويل. وربما فطن شيخ النحاة سيبويه إلى المعنى الذهني التجريدي المشار إليه بكلمة "شيء" في تأويله العدول في مقولات الجنس في مثل القول: "امرأة حائض، وهذه طامث" فإنما الحائض وأشباهه في كلامهم على أنه صفة شيء، والشيء مذكر، كأنهم قالوا هذا شيء حائض ثم وصفوا به المؤنث كما وصفوا المذكر بالمؤنث فقالوا: رجل نكحة" (سيبويه. الكتاب 3/ 383). وهذا التأويل والتفسير يستند إلى المعنى الذهني الأول "شيء" فلما كانت الأشياء أصلها التذكير ثم تختص بعدُ، فكل مؤنث شيء والشيء يذكر، فالتذكير هو أول وهو أشدّ تمكنا (سيبويه. الكتاب. 241/3)

ولئن كانت المعاني الذهنية فقيرة دلاليا؛ فإنها غنية احتماليا (ينظر: وئام الحيزم. التأويل. ص: 184) إذ تمكّن سائر المعاني من الرجوع إليها، وحين يُصرّح بالمذكر والمقصود هو المؤنث، فهذا يعني أنّ ما في الذهن يفترض فيه القوة إلى درجة تسمح بتوليد المذكر والمؤنث. والمألوف أنّ المتكلم له صيغة إنتاجية لغوية واحدة، ففي الآية الكريمة " فظلت أعناقهم لها خاضعين " تكون الخبرية هنا أمام صيغتين اثنتين، ستتحقق منهما واحدة لا غير، فإما مراعاة اللفظ فيقال: خاضعة أو المعنى فيقال: (خاضعين). وهاتان الصيغتان في الذهن، وهما تحت سيطرة النظام اللغوي، لأن الأولى لو تحققت لوافقت القاعدة، إذ هي صيغة تتسم بـ(الاحتمالية)، ويسمح بها نظام اللغة، وإن لم يجرِ بها الاستعمال؛ والثانية موافِقة للمعنى، والمعنى الذي قال به أهل التأويل: فظلّ القوم خاضعين، أو فظل سادة القوم وكبراؤهم خاضعين.. وقد حمل التركيب على هذا. وربما هذا التصور العام لمقولة الجنس أو تذكير المؤنث، يمكن أن يشمل سائر الشواهد في التحليل الفرعي.

ثانيا: تأنيث المذكر ومن شواهده

- "الذين يرثون الفردوس هم فيها خالدون"، (المؤمنون. 11).
- "يلتقطه بعض السيارة"، (يوسف. 10).
- "ولا يقبل منها شفاعة"، (البقرة. 48).
- "من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها"، (الأنعام. 160).
- "ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا"، (الأنعام. 23).
- فإنَّ كلابًا هذه عشرُ أبطنٍ وأنت بريءٌ من قبائلها العَشْرِ (البيت غير منسوب وهو من شواهد صاحب الخزانة، ج7، ص395).
- يا أيّها الرّاكبُ المُزجي مَطِيَّتهُ سائِلْ بني أَسَدٍ ما هذهِ الصوتُ؟ (جرير، الديوان، ص: 490).
- فكان مِجَنّي دونَ مَن كنتُ أتَّقي ثلاثُ شخوصٍ: كاعبانِ ومُعْصِرُ (عمر ابن أبي ربيعة، الديوان، ص: 189).
- ثلاثةُ أَنْفُسٍ وثلاثُ ذودٍ لقدْ جارَ الزَّمانُ على عِيالي (الحطيئة، الديوان، ص: 165).
- "هذا بيان للناس وهدى وموعظة للمتقين"، (آل عمران. 138).

قد تبين في المبحث السابق كفاءة النظرية "الحمل على المعنى" في توجيه العدول من التأنيث إلى التذكير، وكان لأسبقية التذكير على التأنيث أثرها في رأب الصدع الحاصل بين القاعدة وما عُدل عنها، باعتبار الاستعمال ردٌّ للفرع إلى الأصل وفق حاجة المتكلّم. لكن، وقع النظام النحوي على استعمالات أُنث فيها ما حقّه التذكير، مثل: الإشارة إلى المذكر بالاسم بالمؤنث "ما هذه الصّوت"، فحمل الصوت على معنى الاستغاثة، وتأنيث الفعل الذي حقّه التذكير حملا للفاعل الاسم الظاهر على معنى مؤنث، ومثله تأنيث المذكر في الآية "الذين يرثون الفردوس هم بها خالدون" فقد أعيد الضمير المؤنث إلى الفردوس المذكر، حملا على المعنى وهو "الجنّة"، ومن ذلك أيضا تأنيث الشخص وكان حقّه أن يقول: ثلاثة شخوص لأنه أراد بالشخوص المرأة. (انظر: ظاهرة قياس الحمل. ص: 230).

وبالاعتقاد أنّ هذا التوجه يتلاقى مع التوجيه الذي حمل فيه المؤنث على المذكر من جهة، ويفترق عنه من جهة أخرى، فهو يفترق باعتبار الأصل والتوجه إليه حيث التذكير، ولكنه يلتقي معه بالعودة إلى "المجرّد والمنجز" وتعدد الدلالات بين الاحتمالية والحاصلة، فقول الشاعر: "ما هذه الصوت" حُمل الصوت على معنى المؤنث "الاستغاثة" المؤنث تأنيثا مجازيا (العنبكي. الحمل على المعنى في العربية. ص: 208).

والباحث أمام لفظين: الصوت/ الاستغاثة، والثاني هو المقصود بدليل استخدام الإشارة المؤنث، ولو توسعنا قليلا في الحقل المعجمي لكلمة الصوت لوقفنا على احتمالات لفظية أخرى ممكنة للكلمة، من مثل: الاستغاثة/ النداء/ اللهفة/ التوجع. وربما يتخذ لفظ الصوت النمط الأول من بين

الألفاظ المذكورة بوصفه الأكثر شمولية، وهنا يبرز دور المتكلّم الخطابي، فيضيّق من احتمالية الألفاظ تدرجا، على ألا يغيب عن ذهنه اللفظ ذو الدلالة المركزية "الصوت" ويقصر استعماله عليه يحققه في الإنجاز، لإزاحة اللّبس وتحقيق التواصلية المنشودة. وما كانت هذه المفارقات (مؤنث + مذكر أو مذكر + مؤنث) إلاّ لتنبئ عن الإمكانيات الدلالية في ذهن المتكلم، تلك الدلالات التي تتيحها اللغة بوصفها ذات مقدرة إبداعية باهرة في خلق ألفاظ وتراكيب لا حصر لها. فالمجرّد متعدد والمنجز واحد.

ثالثا: إقامة الجمع مقام الواحد، ومن شواهده

- "وهم لكم عدو"، (الكهف. 50).
- "هؤلاء ضيفي"، (الحجر. 68).
- "بلى من أسلم وجهه... ولا خوف عليهم"، (البقرة. 112).
- "ومن أظلم...أولئك"، (البقرة. 144).
- "ومنهم من يستمعون"، (يونس. 42).
- "فمن الناس من يقول ربنا آتنا"، (البقرة. 200).
- "والملائكة بعد ذلك ظهير"، (التحريم. 4).
- "لا نفرّق بين أحد من رسله"، (البقرة. 285).
- "وجاءت سيارة فأرسلوا واردهم"، (يوسف. 19).
- "إذا فريق منكم بربهم يشركون"، (النحل. 54).
- "وممن هدينا واجتبينا إذا تتلى عليهم"، (مريم. 58).
- "ما تسبق من أمة أجلها وما يستأخرون"، (المؤمنون. 43).
- "لا نكلف نفسا.. وهم لا يظلمون"، (المؤمنون. 62).
- "قال لمن حوله ألا تستمعون"، (الشعراء. 25).
- "فقال لها وللأرض ائتيا طوعا أو كرها قالتا أتينا طائعين"، (فصلت. 11).
- "وكلّ أتوه داخرين"، (النمل. 87).
- ومَيّةُ أَحْسَنُ الثَّقلَيْنِ وَجْهًا وسَالِفَةٌ وأَحْسَنُهُ قَذالا، (ذو الرمة، الديوان، ص: 522).

بحسب ابن جنّي فإنّ وقوع المفرد موقع الجمع فاشٍ في العربية: "ووقوع الواحد موقع الجماعة فاشٍ في اللغة.." (ابن جني. المحتسب 201/1). ما يعني أنّه ظاهرة لغوية يؤبه لها، وما يعني أيضا أنّ للغة منطقها الخاص، وللأساليب الفاشية فيها طرقها التي يجب تفسيرها، وفق منطق اللغة الخاص وطبيعتها الفريدة، وفي ضوء العوامل النفسية التي قد يمرّ بها المتكلم والسامع حين التعبير عمّا يدور بخلد كل منهما بأسلوب لغوي خاص" (أنيس. من أسرار اللغة. ص161). من هنا تؤمن الدراسة بكون الاستعمالات الفاشية في اللغة تحقق نظاما لغويا موازيا للنظام المطرد، وليست خروجا عليه في حقيقتها. وسيظلّ عمل النحوي هو الكشف عن النظام الموازي بالتنقيب والتحليل، بأسس علمية مضبوطة ومفاهيم محددّة.

وتحليلات النحاة أخذت بتلك الأسس والمفاهيم كمثل: الأصل والفرع والخفة والثقل في علاقة المفرد بالجمع، وحمل أحدهما على الآخر. فالجمع أثقل من التثنية (الأنباري. أسرار العربية. 66) والواحد أشدّ تمكنا من الجمع، لأنّ الواحد الأوّل. (سيبويه الكتاب 1/ 22). وبمنطق التحليل يعتبر المثنى والجمع تكرارا للمفرد، فطالبان تساوي: (طالبا وطالبا)، وطلاب تساوي: (طالبا وطالبا وطالبا). وبهذا التصور فإن كل ما زاد عن الواحد يعني وجود الواحد فيه من حيث المعنى، فيحمل عليه، فيقع الحمل إذن بين بنية صريحة وأخرى ضمنية.

وما يخصّ ذكر الجمع للمفرد، فقد جاء وفق حمل الأصل على الفرع. وانطلق النحاة لتفسير هذا الضرب من الاستعمال من مقولة اسم الجنس؛ فاسم الجنس "هو اسم مفرد واقع على الجنس كما يقع على الواحد، وليس بتكسير على الحقيقة وإن استفيد منه الكثرة، لأن استفادة الكثرة ليست من اللفظ وإنما من مدلوله، إذ كان دالا على الجنس والجنس يفيد الكثرة". (ابن يعيش شرح المفصل 5/ 71).

ففي قوله تعالى "ومن الناس من يقول ربنا آتنا.." ذُكر الجمع (الضمير في آتنا) للضمير المفرد المستفاد من كلمة (يقول)، حملا على معنى الكثرة المفهوم من كلمة: "الناس". وكأننا.. والحال هذه.. أمام بنيتين؛ سطحية وأخرى عميقة، قد ظهرت منهما واحدة فقط هي البنية السطحية المنطوقة، حملا على المعنى المستقر في البنية العميقة؛ فالبنية السطحية الظاهرة تكون: "ومن الناس من يقول ربّنا آتنا"، والبنية العميقة تكون: "ومن الناس من يقول ربي آتني". وما تحقق في المنطوق هو إعادة لضمير الجمع إلى الواحد خلافا للقاعدة. حملا على معنى الكثرة المفهوم في كلمة "الناس".

وأداء المتكلم على ما يظهر يقع تحت ضغوط اللفظ ومقاصد المعنى، وبينهما صورة واحدة في الإنجاز الكلامي وإن خالفت النظام النحوي. وانظر في قوله تعالى: "ومنهم من يستمعون إليك" وأيضا "بلى من أسلم... فأولئك"، فكل من هاتين الصيغتين مخالف لنظام التركيب النحوي الذي يقتضي

المطابقة اللغوية الشكلية. والبنية العميقة لكل منهما هي: ومنهم من يستمع إليك، لكنها تدلّ على كثيرين استمعوا. وبلى من أسلم فهذا تحرّى رشدا لكنها تدلّ على كثيرين أسلموا، فلما أعيد ضمير المرجع بصيغة الجمع فإنه مراعاةً للمعنى المستكن في البنية العميقة لكل منهما. وكان ابن جنّي قد أقرّ بقصدية المتكلم وقوة اعتقاده في قول ذي الرمة:

وميّــة أحســـن الثقلـين وجها وســـالفـة وأحســـــنه قـــذالا

فنصّ أنّ الشاعر "أفرد الضمير مع قدرته على جمعه، وهذا يدلك على قوة اعتقادهم أحوالَ المواضع وما يقع فيها؛ ألا ترى أن الموضع موضعُ جمع وقد تقدم في الأول لفظ الجمع، فترك اللفظ وموجب الموضع إلى الإفراد لأنه مما يُؤْلف في هذا المكان" (ابن جني. الخصائص. 2/ 188). فاعتقاد المتكلم في توجيه اللفظ كما يراه ابن جنّي، هو ما يعدل الحالة المجردة في الذهن التي تأخذ بها الدراسة.

رابعا: التوهم ومن أمثلته

- ما الحازمُ الشَّهْمُ مِقْدامًا ولا بَطَلُ إنْ لمْ يكُنْ للهوى بالحقِّ غلّابا (البيت في المغني، ص: 411، وهو غير منسوب).
- إنْ تركبوا فَرْكوبُ الخَيْلِ عادَتُنا أوْ تَنزِلونَ فإنّا مَعْشَرٌ نُزُلُ (الأعشى الكبير، الديوان، ص: 63).
- "لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن من الصالحين"، (المنافقون. 10).
- "إنه من يتق ويصبر"، (يوسف. 90).
- "ودوا لو تدهن فيدهنون"، (القلم. 9).
- "وامرأته قائمة فضحكت فبشرناها بإسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب"، (هود. 71).
- بَدا لي أَنْ لَسْتُ مُدْرِكَ ما مَضى ولا سابقٍ شيئًا إذا كانَ جائيًا (زهير بن أبي سلمى، الديوان، ص: 140).
- ألا أيُّهذا الزّاجِريُّ أَحضُرُ الوَغى وأنْ أَشْهدُ اللّذاتِ، هل أنتَ مُخْلدي؟ (طرفة بن العبد، الديوان، ص: 45).
- إذا قيل أَيُّ النّاسِ شَرُّ قَبيلةٍ أشارتْ كُليبٌ بالأكُفّ الأصابعُ (الفرزدق، الديوان، ص: 362).
- وما زُرْتُ سلمى أنْ تكونَ حبيبةً إليَّ، ولا دِيْنٌ بها أنا طالبُهْ (الفرزدق، الديوان، ص: 78).
- وكريمةٌ مِنْ آلِ قَيْسٍ أَلِفْتُهُ حتَّى تَبَذَّخ فارتقى الأَعْلامُ (البيت غير منسوب وهو من شواهد ابن عقيل، ج2، ص: 40).

لا يختلف التوهم عما سواه من أشكال الحمل على المعنى باعتباره من نظام اللغة، ومن سنن العرب في كلامهم، قال عنه ابن هشام: "إنه وقع في كلامهم أبلغ مما ذكرنا من تنزيلهم لفظا موجودا منزلة لفظ آخر يكون بمعناه، وهو تنزيلهم اللفظ المعدوم الصالح الوجود بمنزلة الموجود". (ابن هشام المغني جزء 2 ص: 755).

ما يعني. على الظنّ. أن سبق الذهن مع مخالفة القياس في التركيب يمثل تصورا آخر لحالة البنية أو رأيا آخر فيها، فليس بابه الخطأ المطلق. أو هو حكم لأحد الرأيين من دون تمثلهما معا. (ينظر: ماهر محمود. الحمل على التوهم. ص515).

وقد ذهب محمد عبدو فلفل إلى أنّ التوهم حالة نفسية تلم بالشاعر أو التأثر في الخطاب أو الإبداع، حتى يستغرق فيما هو فيه، وحينئذ تسيطر عليه قوالب اللغة وأعرافها التركيبية التي يختزنها في ذهنه، فيتوهم أنه قد استعمل تركيبا ويكون قد استعمل غيره". (محمد عبد فلفل. التوهم أو القياس الخاطئ في الدرس اللغوي. ص: 141).

ويفهم مما سبق أنّ التوهم في نظر النحاة يرجع إلى أحوال وتصورات ذهنية، تقود بالضرورة إلى إيثار لفظ على آخر، أو تركيب على آخر، فيكون تعبيرا غير مباشر عن إدراك العمليات الذهنية العفوية التي يقوم بها الإنسان عندما يصوغ كلامه، وهذه العملية تتمثل بما يمكن تسميته قياسَ المتكلم المتمثل بقياسه ما يرتجل من الكلام على ما في ذاكرته منه، وذلك في ضوء ضوابط ناظمة للغته، وهذه حالة نفسية. كما سبق. قد تلمّ بالمتكلم ولو نادرا في أثناء أدائه الحدث اللغوي بفعل ملابسات لفظية أو معنوية. (محمد عبدو فلفل. ص: 145).

ولعل ما ذكر جملةً يرجع إلى المتكلم/ المستعمل للغة في حمله للكلام تبعا لإرادته وتوجهه، أما النحوي فله وعليه أن يوجّه الاستعمال وفقا للقواعد والأصول، فيخلق التوافق بين ما يقتضيه التحليل وما يتطلبه الاستعمال؛ فذكر ابن هشام أنّ شرط العطف على التوهم صحة دخول ذلك العامل المتوهم، وأنّ شرط حسنه كثرة دخوله هناك، ولذلك جاز العطف على توهم دخول الجر في خبر (ليس) و (ما) لكثرة دخوله على خبرهما. (ابن هشام. المغني. 97/2).

ومما حمل على توهم العامل في باب العطف بالجرّ قولُ زهير:

بدا لي أن لســـت مدرك ما مـضى ولا ســابق شـــيئا إذا كان جائـــيا

فقد اعتبر الخليل أنّ الجرّ في "سابقٍ" وقع لأن الأول "مدرك" قد يدخله الباء فجاءوا بالثاني، وكأنهم قد أثبتوا في الأول الباء، أي إنه توهم دخول الباء في مدرك، فعطف عليه ولا سابقٍ بالجر (سيبويه. الكتاب. 51/3).

وقد جاء الحمل على المعنى في باب التوهم، بدخول حرف الجزم كما في قوله تعالى: "ربّ لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدّق وأكن من الصالحين".

فالعامل النحوي هنا مفقود وأثره موجود، لذا حمل العطف على المعنى توهما للشرط الذي يدلّ عليه التمني، وإسقاط الفاء من "أكن". ولما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزما ولا فاء فيه تكلموا بالثاني وكأنهم قد جزموا قبله.

وقد ذكر ابن هشام أن العطف في الآية الكريمة من العطف على المعنى، ولم يجز اعتباره من قبيل العطف على الموضع، لعدم موافقته شروط العطف على الموضع قال: وبعدُ فالتحقيق أنّ العطف في الباب من العطف على المعنى؛ لأن المنصوب بعد الفاء في تأويل الاسم فكيف يكون هو والفاء في محلّ جزم. (ابن هشام. المغني. 423/2).

وابن هشام يمثل في هذا المقام النحويّ المتتبع للاستعمال، فأجاز. بناء على ما تقتضيه الصناعة النحوية. الحمل على المعنى ولم يجز الحمل على الموضع. ولئن أجاز أو لم يجز فالعملية التواصلية في التركيب قد تمت على الشاكلة الظاهرة.

وقد ربط إبراهيم أنيس من المحدثين التوهم. بمفهومه الواسع. بالقياس الخاطئ، باعتبار الأخير قياسا إبداعيا (ينظر: إبراهيم أنيس. من أسرار اللغة ص 23 وما بعدها). واعتبره عبد الصبور شاهين قياسا حرّا يؤدي دوره في توحيد النماذج اللغوية، بإبداع صيغ جديدة وربّما كان التوهم أوسع أبواب هذا القياس الإبداعي؛ فَتَوهُّم أصالة الميم في كلمات مثل: (منطقة/ مكحلة/ منديل/ مسكين/ مذهب) دعا العربَ إلى صوْغ أفعال جديدة من هذه الكلمات، فقالوا: (تمنطق وتمكحل وتمندل وتمسكن وتمذهب). وهذا التوهم. في مجال الصيغ. هو الذي يجعلنا نأخذ الفعل: معجنت الخشب من كلمة المعجون. يضاف إلى ذلك ما يشاع على ألسنة الفنانين من استعمالات مثل: مكيجة (تمكيج)، ودبلجة وتلفزة وبرمجة ومكننة الزراعة وتكويت الوظائف. (عبد الصبور شاهين. مشكلات القياس في اللغة العربية. ص202).

وفي أداءاتنا اللغوية المعاصرة عُدّ من باب التوهم مثلا: "حاز على كذا" علما أنّ الأصل "حاز الشيءَ" بتعدية الفعل بنفسه مباشرة، لكن الذي قال "حاز على" توهّم أن حاز بمعنى "حصل" من حيث اللزوم والتعدي لأنهما بمعنى واحد، وكذلك قيل: "أكّد على الشيء" حملا على "ألحّ " والأصل: أكد الشيء؛ لتوهم أنّ كلا الفعلين لهما حكم واحد لزوما وتعديا لجامع معنوي بينهما. (محمد عبد فلفل. 174).

خامسا: الالتفات

ويُقصد بالالتفات: النظر إلى المعنى في المحمول عليه، وملاحظة وقوع هذا المعنى في الثاني المحمول، ومنه قول الفرزدق:

وعَضُّ زمانٍ يا ابْنَ مروانَ لمْ يَدَعْ مِنَ المالِ إلّا مُسْحتًا أو مُجَلّفُ (الفرزدق، الديوان، ص: 386).

فقد ذكر الخليل أن البيت محمول على المعنى، كأن الشاعر قال: "لم يبق من المال إلا مسحت أو مجلّف" لأن معنى " لم يدع " هو: لم يبقَ، فاحتاج إلى الرفع فحمله على شيء في معناه، ومثله قوله تعالى:

"ولحمِ طير مما يشتهون وحورٌ عين"، فحمل الرفع في "حورٌ" على المعنى، أي:" وفيها حور عين. والتساؤل هنا: ما توجيه الحمل على المعنى في شواهد إعرابية كهذه؟

ما هو بائن من أمثلة هذا الباب أنها تقع في المستوى الإعرابي، والإعراب على الراجح من الأقوال أنه معنى لا لفظ، كما قال ابن جنّي "الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ" (ابن جني. الخصائص 89/1)، وهو إذن معنى حاصل في الذهن قبل تشكله في اللفظ، ويختلف تحققه في الإنجاز بحسب العنصر اللغوي الذي يظهر فيه، وبحسب مقصد المتكلم. وليست العلامة وحدها في آخر الكلمة كافية في كل الحالات للإبانة عن المعاني، كما أنّ غياب العلامة في المقابل، لا يقف حاجزا دون فهم المعاني. (انظر: وئام الحيزم. التأويل ص: 225).

وجدير بالذكر أنّ نميز إذن بين المعنى النحوي والمعنى الذهني، فالمتكلم باللغة لم يكن أصلا يضيره الصناعة النحوية ما دامت التواصلية قد تحققت، وأبان عن المعاني في نفسه، وعليه فليس بالضرورة أن يتطابق المعنى النحوي والمعنى الذهني. فإن وقعت المخالفة في التركيب تتنزل الصناعة النحوية، لتفسيرها وتعليلها وتأويلها، حفاظا على سمة التماسك والإحكام في النظرية النحوية، وبالتأكيد جزء من هذه النظرية هو الحمل على المعنى.

ومن قبل ابن جني كان القول بقصد المتكلم في العملية الإعرابية حاضرا في الدرس النحوي، فهذا سيبويه في تعليقه على: "خيرَ مقدم أو خيرُ مقدم" يقول: إذا رفعت هذه الأشياء فالذي في نفسك ما أظهرت، وإذا نصبت فالذي في نفسك غير ما أظهرت. (سيبويه. الكتاب1// 271). وأما ابن جنّي فيرى "أن العمل في الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره.." (ابن جني. الخصائص 149/). ولذا فالمتكلم هو من يثبت وينفي ويقرر ويحجب، فتكون الألفاظ مختلفة باختلاف تصوراته.

سادسا: التضمين ومن شواهده

- جاءته كتابي فاحتقرها. (العبارة في الخصائص، ج2، ص: 184).
- "السماء منفطر به"، (المزمل. 18).

وربما يجيء التضمين كواحد من أشكال الحمل على المعنى البائن بينونة كبرى في المستوى المعجمي. والمعاجم وفقا للمادة اللغوية نوعان؛ معاجم الصنعة ومعاجم طبيعية. والمعجم الصناعي يمكنه أن يأخذ من الأشكال ما لا يُحدّ بحسب الحاجة الحضارية والتقدم الصناعي، وما وضع معجم مكتوب إلا وكان اغترافا من المعجم الطبيعي الذي لا يُحدّ. فمهما اجتهد الصانع في جمع الألفاظ ومعانيها فإن في المجتمع اللغوي ألفاظا لا بدّ أن يتركها

لسبب ما، قد يكون قلة اطرادها أو بعدها عما هو عنده من الفصيح، أو وجودها فيما يمكن للمجتمع قوله، وانعدامها في ما حصل قوله وبلّغه السماع عنهم. ومعنى الممكن كل ما تختزنه الذاكرة الجماعية (أي مجموعة ذاكرات الأفراد) ولم يصادف اللغويّ الجامع ذكره، مع كل ما يمكن للمتكلم أن يبدعه مما لا يوجد في الذاكرة وإنما يوجد بالقوة في ما تتنبأ به قواعد النظام (انظر: محمد صلاح الدين. المعجم بين النظرية اللغوية والتطبيق الصناعي. ص20). وبذا كان المعجم الطبيعي أهمّ، ومعرفته آكد فيما يخص ظاهرة "الحمل على المعنى".

وما دام المعجم قرينةَ الدلالة، فللدلالة نوعان يتوازيان ونوعي المعجم المذكورين، والقصد هنا الدلالة الاحتمالية والدلالة الحاصلة. وبالعودة إلى قول الأعرابي: "جاءته كتابي فاحتقرها" نجده استخدم الضمير المؤنث مرجعا للمذكر الكتاب؛ حملا لكتاب على معنى الصحيفة. والكتاب هو: ما يكتب فيه. وهنا تكون الدلالات الاحتمالية المتضمنة في "الكتاب" متعددة من مثل: الكتاب/ الصحيفة/ الورقة/ الرسالة. وما حصل في قول الأعرابي "جاءته كتابي فاحتقرها" هو ضعف الدلالة الاحتمالية، وتحديد الدلالة الحاصلة، ولا سيّما أن للمتكلم إمكانياتٍ متعددة لنقل ما في ذهنه إلى اللفظ، فحقّق في المستوى المنجز صورة نطقية واحدة، وضيّق الإمكانات الاحتمالية لضمان التواصل وتجنب اللبس وحصول الفائدة. ومصادفةً لم يحقق التركيب عنصر المطابقة اللغوية، فقيل: إنه حمل على المعنى. (انظر: وئام الحيزم. ص: 119). "وكأنّ الحمل إذن لا سند له غير إرادة المتكلم". (ابو المكارم. أصول التفكير النحوي. ص: 303).

وفي قوله تعالى: "السماء منفطر به.." وجدت ظاهرة الحمل على المعنى لها تفسيرا في الانتقال من المجرّد إلى المنجز، والمراوحة بين التوسيع والتضييق، فثمة كتلة مبهمة غير قابلة للقول تتضمن كلمات مثل: (ارتفاع/ سماء/ علو/ سقف/ غطاء...) وهي ألفاظ قابلة للقول. فلمّا حُسم المعنى فإنّ حيّز التأويل قد ضاق، وحصر المتكلمُ السامعَ بواحدة من الإمكانات اللفظية، فتحقق في الخطاب القصدي المنجز: "السماء منفطر به" حملا للسماء على معنى السقف أو الغطاء. ويمكن أن يُعطف مثل هذا التحليل على الشواهد الآتية:

- إذْ هي أحْوى من الربعيّ حاجبُهُ والعيْن بالإثْمدِ الحاريّ مَكْحولُ (طفيل الغنوي، الديوان، ص: 75).
- رجلٌ رِبْعَة (السعيد بن بسيوني، موسوعة أطراف الحديث، ص: 136).
- مذ دجت الإسلام (الحديث في لسان العرب، ص: 1332).
- وإنّ كلابا هذه عشر أبطن (سبق ذكر البيت).
- أرى رجلا منكمْ أسِيفًا كأنّما يضمُّ إلى كشْحيْهِ كفّا مُخضّبا (الأعشى، الديوان، ص: 115).

وبإمعان النظر في الكلمات المخطوط تحتها فيما سبق يمكن الاستدلال على أنها متضمَّنة في الكلمات الآتية على التوالي: العضو والنفس والملة والقبيلة والعضو. ويمكن مرة أخرى القول بالمعنى "الكتلة المبهمة" تليها كلمات قابلة للقول من نحو: شيء/ مذكر/ مؤنث/ عضو/ عين/ مكحول... تتدرج فيها من الأكثر إبهاما ممثلة بـ "شيء" إلى أقلها إبهاما مرورا بالجنس والعدد، فالعدد: عضو/ عين/ ثم الصفات: مكحول.. والمحطّة التابعة هي مرحلة القول إذ نجد: العين مكحولة/ العضو مكحول. ثم نصل إلى المحطّة الأخيرة وهي مرحلة الخطاب المتحقّق أي المقول: "العين مكحول"، فالعلاقة بين المستعمَل والمقصود هي علاقة تضمّن تمرّ عبر مراحل ذهنية وصولا إلى مرحلة التحقق بالقول.

ويمكن أن يقال أيضا إنّه حصل إفراغ معنوي للكلمة، إذ فُرّغت من معناها باعتبارها عضو البصر والرؤية ورجع بها إلى مرحلة المفهوم ولم يُحتفظ منها إلا بمفهوم العضو. وهذ التوجه ينساق على الشاهد: "يضمّ إلى كشحيه كفّا مخضّبا"، مضافا إليه أن الحمل هنا يجد له تفسيرا في عملية الانتقال من المجرّد إلى المنجز والمراوحة بين التوسيع والتضييق، فكلمة " الكفّ " تتجه نحو التضييق باعتبارها شيئا مؤنثا بينما الصفة "مخضبا" تتجه نحو التوسيع باعتبارها تعود على موصوف مذكّر وهو العضو.

ولا شكّ أن المستعمل للغة في النماذج السابقة يتجه من الخاص إلى العام، وهذا يعني أنّ العام مسيطر على الخاص ذهنيّا، وإن كان الخاص هو المسيطر في اللغة، ما يدلّ على اتجاه الذهن إلى النمط الأول للحقل المعجمي، ينطبق هذا كذلك على حمل الأبطن على القبيلة، والرجل على النفس، والإسلام على الملّة، باعتبار هذا الألفاظ المحمول عليها ربّما أفضل ممثّل للحقل المعجمي للمعنى المقصود.

وموجز القول في التضمين: إنّه آلية يستعملها المتكلم في ظروف معينة، ومن المعلوم أن وراء كل استعمال معرفة سابقة له، وكل استعمال ليس إلا اختيارا منها وإنجازا لبعض منها، فمعرفته. أي المتكلم. أوسع من استعماله، وبقدر اتساع المعرفة يحسن الاستعمال. وهذا يعني أن المتكلم يعرف الأصل ومواطن العدول والخروج عن الأصل. ثم إنه لأسباب معينة قد تكون بلاغية يستبدل فعلا بفعل أو حرفا بحرف لشحن الفعل المحذوف بدلالة الفعل المذكور باعتباره أقوى في نظره وأوقع في نفس المخاطب. وقد تكون لمجرد السهو فقد يذكر المرء لفظا والمراد غيره لأنه لم يستحضره لحظة الخطاب، فتكون آلية التضمين واعية في الكتابة التي يقصد بها المتكلم التأثير في السامع، وغير واعية في المستوى العادي من الكلام. (تأويل اللفظ. ص: 147).

وبأمل أن تكون الدراسة قد وُفقت في تقديم تصوّر واضح لظاهرة "الحمل على المعنى" بين أداء المتكلم وتوجيه النحوي؛ تختم بأهم النتائج التي تحققت، يليها سرد لمراجع الدراسة.

خاتمـة

وبعدُ، فقد خلصت الدراسة إلى ما يلي:

الحمل على المعنى ظاهرة لغوية تقع بين أداء المتكلم وتحليل النحويّ، ومرجعية المتكلّم فيها سعة اللغة من جهة، والبنية الذهنية المجرّدة عموما من جهة ثانية. وللمتكلم إمكانيات عدّة لنقل ما في ذهنه إلى اللفظ، فقد يستدعي المعنى مقابله أو ضدّه أو مرادفه، والمحصلة حمل هذا على ذاك وذاك على غيره... وإزاء ذلك يحرص النحوي على السيطرة على الظاهرة اللغوية، لا من جهة الاستعمال، وإنما بمحاولة إخضاعها للاطراد، وما لم يوافقه يحكم عليه أنّه: شاذ أو لغة قوم أو قليل...، ومن جملة الأحكام كان الحمل على المعنى.

المصادروالمراجع

الكتب:

الأعشى، م. (د.ت). *ديوان الأعشى بشرح محمد حسين*. (د.ط). مصر: مكتبة الآداب.

الأنباري، ع. (1999). *أسرار العربية*. (ط.1). مصر: دار الأرقم بن أبي الأرقم.

الأنباري، ع. (د.ت). *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين*. (ط.1). سوريا: دار الفكر.

أنيس، إ. (1966). *من أسرار اللغة*. (ط.3). مصر: مكتبة الإنجلو.

البغدادي، ع. (1984). *خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب*. (ط2). مصر: مكتبة الخانجي.

جرير ابن عطية، ج. (1986). *ديوانه*. (د.ط). لبنان: دار بيروت للطباعة والنشر.

ابن جنّي، ع. (2001). *الخصائص*. تحقيق: عبد الحميد هنداوي. (ط1). لبنان: دار الكتب العلمية.

ابن جنّي، ع. (1994). *المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنه*، تحقيق: علي النجدي وعبد الله النجار وعبد الفتاح شلبي. (ط1). مصر: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

ابن جنّي، ع. (1954). *المنصف*، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، (ط1). القاهرة: دار إحياء التراث القديم.

حسان ابن ثابت، ح. (1994). *ديوانه*. تحقيق: عبد مهنا. (ط2). لبنان: دار الكتب العلمية.

الحطيئة، ج. (1993). *ديوانه بشرح ابن السكيت*. (ط1). لبنان: دار الكتب العلمية.

الحيزم، و. (2009). *تأويل اللفظ والحمل على المعنى*. (ط1). تونس: منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.

ابن أبي ربيعة، ع. (1920). *ديوان عمر بن أبي ربيعة بشرح محمد العناني*. (ط1). مصر: مطبعة السعادة.

ذو الرمة، غ. (1995). *ديوانه*. تحقيق: أحمد حسن. (ط1). لبنان: دار الكتب العلمية.

الزجاجي، ع. (1979). *الإيضاح في علل النحو*. تحقيق: مازن المبارك. (ط3). لبنان: دار النفائس.

زغلول، م. (1994). *موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف*. (د.ط). لبنان: دار الكتب العلمية.

ابن السرَّاج، م. (1996) *الأصول في النحو*. تحقيق: عبد الحسين الفتلي. (ط3). لبنان: مؤسسة الرسالة.

ابن أبي سلمى، ز. (1988). *ديوان زهير بن أبي سلمى*. (د.ط). لبنان: دار الكتب العلمية.

سيبويه، ع. (1992). *الكتاب*. تحقيق: عبد السلام هارون. (ط3). مصر: مكتبة الخانجي.

السيوطي، ج. (1985). *الأشباه والنظائر في النحو*. تحقيق: عبد العال سالم مكرم. (ط1). لبنان: مؤسسة الرسالة.

السيوطي، ج. (2006). *الاقتراح في أصول النحو*. تحقيق: عبد الحكيم عطية. (ط2). سوريا: دار البيروتي.

الشريف، م. (2002.). *الشرط والإنشاء النحوي للكون بحث في الأسس البسيطة الموحدة للأبنية والدلالات*. (ط1). تونس: منشورات كلية الآداب في جامعة منوبة.

ابن العبد، ط. (2000). *ديوانه بشرح الأعلم الشنتمري*. تحقيق: دربة الخطيب وآخرين، (ط2). الأردن: دار الفارس.

عتيق، ع. (1972). *تاريخ النقد الأدبي عند العرب*. (ط2). لبنان: دار النهضة العربية.

ابن عقيل، ع. (1980). *شرح ابن عقيل*. تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. (ط20). القاهرة: دار التراث.

العنبكي، ع. (2012). *الحمل على المعنى في العربية*. (ط1). العراق: مركز البحوث والدراسات الإسلامية.

الغنوي، ط. (1997). *ديوانه بشرح الأصمعي*. تحقيق: حسان فلاح. (ط1). لبنان: دار صادر.

الفرزدق، هـ (1987). *ديوانه*. تحقيق: علي فاعور. (ط1). لبنان: دار الكتب العلمية.

المبرّد، م. (1994). *المقتضب*. (د.ط). مصر: لجنة إحياء التراث الإسلامي.

أبو المكارم، ع. (2006). *أصول التفكير النحوي*. (ط1). مصر: دار غريب.

ابن منظور، م. (د.ت). *لسان العرب*. تحقيق: عبد الله الكبير وآخرون. (د.ط). القاهرة: دار المعارف.

المهيري، ع. (1993). *نظرات في التراث اللغوي العربي*. (ط1). لبنان: دار الغرب الإسلامي.
ابن هشام الأنصاري، ج. (1964). *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*. (ط1). سوريا: دار الفكر.
ابن يعيش، ي. (د. ت). *شرح المفصّل*. (د. ط). مصر: إدارة الطباعة المنيرية.
المجلات:
زيتوني، ص. (2017). الحمل على المعنى وتوجيهه عند ابن عادل الدمشقي الحنبلي في تفسيره "اللباب في علوم الكتاب". *مجلة كلّيّة الآداب واللغات بجامعة بسكرة*، (20)، 111 – 135.
سالم، م. (2019). الحمل النحوي وعلاقته بالقياس. *مجلة اللغة العربية*، (48)، 13 – 38.
سعداني، ل. (2015). الحمل على المعنى طريق إلى فضّ المشكل النحوي والدلالي. *مجلة علوم اللغة العربية وآدابها*، (7)، 25 – 35.
شاهين، ع. (1970). مشكلات القياس في اللغة العربية. *مجلة عالم الفكر*، (3)، 185 – 230.
الشريف، م. المعجم بين النظرية اللغوية والتطبيق الصناعي. *مجلة المعجمية*، (2)، 15 – 30.
الشهري، ع. (2020). الحمل على المعنى دراسة في شواهد سيبويه. *مجلة اللغة الوظيفية*، (7)1، 85 – 132.
عميرة، م. (2017). الحمل على التوهم بين القدماء والمحدثين وتقارض المصطلحات فيه. *مجلة كلية الآداب بجامعة بورسعيد*، (9)، 509 – 560.
فلفل، م. (2000). التوهم أو القياس الخاطئ في الدرس اللغوي عند العرب قديما وحديثا. *مجلة مجمع اللغة العربية الأردني*، (59)، 139 – 189.
ماصة، س. (2019). الحمل على المعنى في تفسير "الجامع لأحكام القرآن للقرطبي". *مجلة كلية الآداب واللغات*، (12)، 375 - 387.

References

Books

Abū al-Makārim, ʻA. (2006). uṣūl al-tafkīr al-Naḥwī. (Ṭ1). Miṣr : Dār Gharīb.
al-ʻAnbakī, ʻA. (2012). al-ḥaml ʻalá al-maʻná fī al-ʻArabīyah. (Ṭ1). al-ʻIrāq : Markaz al-Buḥūth wa-al-Dirāsāt al-Islāmīyah.
al-Anbārī, ʻA. (1999). Asrār al-ʻArabīyah. (Ṭ. 1). Miṣr : Dār al-Arqam ibn Abī al-Arqam.
al-Anbārī, ʻA. (D. t). al-Inṣāf fī masā'il al-khilāf bayna al-naḥwīyīn : al-Baṣrīyīn wa-al-Kūfīyīn. (Ṭ. 1). Sūriyā : Dār al-Fikr.
al-Aʻshá, M. (D. t). Dīwān al-Aʻshá bi-sharḥ Muḥammad Ḥusayn. (D. Ṭ). Miṣr : Maktabat al-Ādāb.
al-Baghdādī, ʻA. (1984). Khizānat al-adab wa-lubb Lubāb Lisān al-ʻArab. (ṭ2). Miṣr : Maktabat al-Khānjī.
al-Farazdaq, H. (1987). dīwānih. taḥqīq : ʻAlī Fāʻūr. (Ṭ1). Lubnān : Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah.
al-Ghanawī, Ṭ. (1997). dīwānih bi-sharḥ al-Aṣmaʻī. taḥqīq : Ḥassān Falāḥ. (Ṭ1). Lubnān : Dār Ṣādir.
al-Ḥayzam, wa. (2009). Ta'wīl al-lafẓ wa-al-ḥiml ʻalá al-maʻná. (Ṭ1). Tūnis : Manshūrāt Kullīyat al-ʻUlūm al-Insānīyah wa-al-Ijtimāʻīyah.
al-Ḥuṭay'ah, J. (1993). dīwānih bi-sharḥ Ibn al-Sikkīt. (Ṭ1). Lubnān : Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah.
al-Mahīrī, ʻA. (1993). Naẓarāt fī al-Turāth al-lughawī al-ʻArabī. (Ṭ1). Lubnān : Dār al-Gharb al-Islāmī.
almbrrd, M. (1994). al-Muqtaḍab. (D. Ṭ). Miṣr : Lajnat Iḥyā' al-Turāth al-Islāmī.
al-Sharīf, M. (2002.). al-Sharṭ wa-al-inshā' al-Naḥwī lil-kawn baḥth fī al-Usus al-basīṭah al-muwaḥḥadah lil-abniyah wa-al-dalālāt. (Ṭ1). Tūnis : Manshūrāt Kullīyat al-Ādāb fī Jāmiʻat Manūbah.
al-Suyūṭī, J. (1985). al-Ashbāh wa-al-naẓā'ir fī al-naḥw. taḥqīq : ʻAbd al-ʻĀl Sālim Mukarram. (Ṭ1). Lubnān : Mu'assasat al-Risālah.
al-Suyūṭī, J. (2006). al-Iqtirāḥ fī uṣūl al-naḥw. taḥqīq : ʻAbd al-Ḥakīm ʻAṭīyah. (ṭ2). Sūriyā : Dār al-Bayrūtī.
al-Zajjājī, ʻA. (1979). al-Īḍāḥ fī ʻIlal al-naḥw. taḥqīq : Māzin al-Mubārak. (ṭ3). Lubnān : Dār al-Nafā'is.
Anīs, I. (1966). min Asrār al-lughah. (Ṭ. 3). Miṣr : Maktabat al'njlw.
ʻAtīq, ʻA. (1972). Tārīkh al-naqd al-Adabī ʻinda al-ʻArab. (ṭ2). Lubnān : Dār al-Nahḍah al-ʻArabīyah.
Dhū al-Rummah, Gh. (1995). dīwānih. taḥqīq : Aḥmad Ḥasan. (Ṭ1). Lubnān : Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah.
Ḥassān Ibn Thābit, Ḥ. (1994). dīwānih. taḥqīq : ʻAbd Muhannā. (ṭ2). Lubnān : Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah.
Ibn Abī Rabīʻah, ʻA. (1920). Dīwān ʻUmar ibn Abī Rabīʻah bi-sharḥ Muḥammad al-ʻAnānī. (Ṭ1). Miṣr : Maṭbaʻat al-Saʻādah.
Ibn Abī Salmá, Z. (1988). Dīwān Zuhayr ibn Abī Salmá. (D. Ṭ). Lubnān : Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah.
Ibn al-ʻAbd, Ṭ. (2000). dīwānih bi-sharḥ al-Aʻlam al-Shantamarī. taḥqīq : Durrīyah al-Khaṭīb wa-ākharīn, (ṭ2). al-Urdun : Dār al-Fāris.

Ibn alsrrāj, M. (1996) al-uṣūl fī al-naḥw. taḥqīq : ʻAbd al-Ḥusayn al-Fatlī. (ṭ3). Lubnān : Muʼassasat al-Risālah.

Ibn ʻAqīl, ʻA. (1980). sharḥ Ibn ʻAqīl. taḥqīq : Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʻAbd al-Ḥamīd. (ṭ20). al-Qāhirah : Dār al-Turāth.

Ibn Hishām al-Anṣārī, J. (1964). Mughnī al-labīb ʻan kutub al-aʻārīb. (Ṭ1). Sūriyā : Dār al-Fikr.

Ibn jnny, ʻA. (1954). al-Munṣif, taḥqīq : Ibrāhīm Muṣṭafá wa-ʻAbd Allāh Amīn, (Ṭ1). al-Qāhirah : Dār Iḥyāʼ al-Turāth al-qadīm.

Ibn jnny, ʻA. (1994). al-Muḥtasib fī Tabyīn Wujūh shawādhdh al-qirāʼāt wa-al-īḍāḥ ʻanhu, taḥqīq : ʻAlī al-Najdī wa-ʻAbd Allāh al-Najjār wa-ʻAbd al-Fattāḥ Shalabī. (Ṭ1). Miṣr : al-Majlis al-Aʻlá lil-Shuʼūn al-Islāmīyah.

Ibn jnny, ʻA. (2001). al-Khaṣāʼiṣ. taḥqīq : ʻAbd al-Ḥamīd Hindāwī. (Ṭ1). Lubnān : Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah.

Ibn manẓūr, M. (D. t). Lisān al-ʻArab. taḥqīq : ʻAbd Allāh al-kabīr wa-ākharūn. (D. Ṭ). al-Qāhirah : Dār al-Maʻārif.

Ibn Yaʻīsh, Y. (D. t). sharḥ almfṣṣl. (D. Ṭ). Miṣr : Idārat al-Ṭibāʻah al-Munīrīyah.

Jarīr Ibn ʻAṭīyah, J. (1986). dīwānih. (D. Ṭ). Lubnān : Dār Bayrūt lil-Ṭibāʻah wa-al-Nashr.

Sībawayh, ʻA. (1992). al-Kitāb. taḥqīq : ʻAbd al-Salām Hārūn. (ṭ3). Miṣr : Maktabat al-Khānjī.

Zaghlūl, M. (1994). Mawsūʻat aṭrāf al-ḥadīth al-Nabawī al-Sharīf. (D. Ṭ). Lubnān : Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah.

Journals

al-Shahrī, ʻA. (2020). al-ḥaml ʻalá al-maʻná dirāsah fī shawāhid Sībawayh. Majallat al-lughah al-waẓīfīyah, (7) 1, 85 – 132.

al-Sharīf, M. al-Muʻjam bayna al-naẓarīyah al-lughawīyah wa-al-taṭbīq al-ṣināʻī. Majallat al-muʻjamīyah, (2), 15 – 30.

Filfil, M. (2000). Tawahhum aw al-qiyās al-khāṭiʼ fī al-dars al-lughawī ʻinda al-ʻArab qadīman wa-ḥadīthan. Majallat Majmaʻ al-lughah al-ʻArabīyah al-Urdunī, (59), 139 – 189.

māṣh, S. (2019). al-ḥaml ʻalá al-maʻná fī tafsīr "al-Jāmiʻ li-aḥkām al-Qurʼān llqrṭby". Majallat Kullīyat al-Ādāb wa-al-lughāt, (12), 375-387.

Saʻdanī, L. (2015). al-ḥaml ʻalá al-maʻná ṭarīq ilá faḍḍ al-mushkil al-Naḥwī wa-al-dalālī. Majallat ʻulūm al-lughah al-ʻArabīyah wa-ādābihā, (7), 25 – 35.

Sālim, M. (2019). al-ḥaml al-Naḥwī wa-ʻalāqatuhu bi-al-qiyās. Majallat al-lughah al-ʻArabīyah, (48), 13 – 38.

Shāhīn, ʻA. (1970). Mushkilāt al-qiyās fī al-lughah al-ʻArabīyah. Majallat ʻĀlam al-Fikr, (3), 185 – 230.

ʻUmayrah, M. (2017). al-ḥaml ʻalá Tawahhum bayna al-qudamāʼ wa-al-muḥaddithīn wtqārḍ al-muṣṭalaḥāt fīhi. Majallat Kullīyat al-Ādāb bi-Jāmiʻat Būrsaʻīd, (9), 509 – 560.

Zaytūnī, Ṣ. (2017). al-ḥaml ʻalá al-maʻná wa-tawjīhihi ʻinda Ibn ʻĀdil al-Dimashqī al-Ḥanbalī fī tafsīrihi "al-Lubāb fī ʻulūm al-Kitāb". Majallat Kullīyat al-Ādāb wa-al-lughāt bi-Jāmiʻat Baskarah, (20), 111 – 135.